

صفحة	الفريك
1780	قانون وقرير والله يا العامة
1787	وق و على الشارة به المسلمة على المسلمة المسلم
1700	مان مؤقت رقم (۱۳۳) لسنة ۱۹۷۰
1701	قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۷۰ قانون معدل لقانون البلديات رقم ۲۹ لسنة ۱۹۵۰.
1708	عون فريف ردم (م) السنة ١٩٧٠
1700	
1707	All Hall at any
1707	ZALNI starti same same
1709	
1771	اوار دلاع رقم (۱۰ و ۱۱ و ۱۲) لسنة ۱۹۷۰ صادرة عن رئيس الوزراء قرازان رقم (۲۶ و ۲۰) ضادران عن الديوان الحاض بتنسيز الفوانين شيعت ميم
	The state of the s
	The second of th
	A CONTRACTOR OF THE CONTRACTOR

مطبعة القوات المسلحة الأردنية



خدولمسير للغظ منكر الملكة للغاروب المعائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٨ .

نصــادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ₍ ۳۱) لسنة ۱۹۷۰

قانون معدل لقانون المخابرات العامة

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المخابرات العامة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فلشار اليه فيما بلي بالقانون الاصلي كقانون واحدويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية.

المادة ٢ ــ تعدل المادة الرابعة من القانون الاصلي بشطب ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بالفقرت...ين

٣ ــ يعين ضباط الصف والافراد والاعضاء من الدرجة السابعة فها دون وذوو الرواتب المقطوعة في دائرة المخابرات العامة بقرار من المدير العام اما الاعضاء من الدرجة السادسة فيما فــــوق فيعينون بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب المدير العام للمخابرات العامة وموافقة رئيس الوزراء .

 ٤ ـ بجوز تعيين الضباط وضباط الصف والافراد ودري الرواتب المقطوعـــة والاعضاء في المحابرات الغامة على اختلاف رتبهم او درجاتهم باسماء رمزية ويجوز عند تعيين الاعضاء منهم اعسماد شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها وتكزن درجات هؤلاء الاعضاءمن الدرجة العاشرة فما فوق حسب درجات الموظفين الدنيين المعمول بها في المملكة .

and william to the well to a

1727

المادة ٣ _ تعدل المادة (1) من القانون الاصلى باضافة العبارة التاليــة الى آخر الفقرة (أ) منهـــا : على ان تعتبر خدمات الاعضاء من الدرجـــة العاشرة فيما فوق خاضعة لقانون التقاعد العسكري وما يطرأ عليــــه من تعديلات ولو قضي ذلك القانون بخلاف ذلك).

194./11/14

أمحت ين بطسكال

ووزيـــر الدفـــــاع

وزير الثقافية والأعلام والساحة والآثـــــار أواز الروسان عدنان ابو عوده

عمر النابلسي . محمد خلف

وزيـــر الشـــؤون الاجتهاعية والعمل الاشغـــال العامـــة منيب المصري

وزير الصحـة ووزير دولــة لشيؤون رئاسية السوزراء عبد السلام المجائي وزير داخلية للشؤون البلديسة

وريو ما ميان مساورة والقروية ووزير النقل بالوكالة فؤاد قاقيش

وزيـــر دولـــة لشؤون وزير الربية والتعلم والاوقاف والشؤون والمقلسات الاسلامية

خدوالمسير للفلك ملك الملكة للفاروب الماثمة

بمقتضى الفقرة (١) لامادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢١

نصادق – بمقتضى المادة ٣١ مـــن الدستور – على الفانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه •وضع التفيذ "المؤقف وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على عجلس الامة في اول اجتماع يعقده : –

قانون مؤقت رقم (۳۲) لسنة ۱۹۷۰

قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

رقم (۲۱) لسنة ۱۹۲۱

00#400

المادة 1 – يسمى هذا الفانون المؤقت (قانون معدل القانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كسنة 19۷٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦ المشار اله بالفانون الاصلي وما طرأ عليه مـــن تعديلات كفانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

إلى الغاء ما جاء في القفرة (ه) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

. . . م ـ تعني كلمة (الوزير.) (وزير الاوقاف والشؤونووالمقدسات الاسلامية) . . .

ب ـــ باضافة الفقرة (و) التالية اليها : ـــ

و ــ تعني كلمة (الوكيل) وكيل وزارة الاوقاف .

المادة ٣ ــ حيثاً وردت كلمة (الرئيس) في القانون الاصلي يستعاض عنها بكلمة (الوزير) كما يستعاض عن كلمة (دائرة) بكلمة (وزارة) وعن عبارة (المدير العام) بكلمة (الوكيل) .

المادة ٤ ــ تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي تحت رقم (٣) ويعاد ترتيم المواد اللاحقة على هذا الاساس: -

المادة ٣ _ اهداف وزارة الاوقاف :

إلى إلى المساجد والملاك الاوقاف وصيانتها وتنميتها وادارة شؤونها .

ب ـــ الاحتمام بالقضايا العامة والمشكلات الاجتماعية وبيان دور الاسلام في حلها والعناية بالمسجد المؤدي وتوسيناله في المجتمع وفي مجالات التربية الإسلامية

جــــ التنسيق والربط بين اجهزة الترجيه العربوية وبالإجلامية والإجماعية فيها يعسسود على المجتمع الاردني بالتقدم والازدهار

د ـ اذكاء روح التضحية والجهاد والثبات في الامة وتقوية الروح المغنوية من خلال المعاني الاسلامية
وتوجيهات العقيدة .

هـ تنمية الاخلاق الاسلامية وتمكينها في حياة المسلمين العامة والحاصة .

و _ دعم النشاط الاسلامي العام والتعليم الديني وانشاء المعاهد الدينية ومدارس تعفيظ القرآن

ز ــ دعم علماء الشريعة القيام بدورهم في المجتمع .

نشر الثقافة الاسلامية والمحافظة على التراث الاسلامي وابراز دون الحضارة الاسلامية في رقي
الانسان وتنمية الوعي الديني وشد المسلم ألى عقيدته

ط _ توثيق العلاقات وتقوية الروابط المدينية والفكرية مع العالم الاسلامي .

المادة ه ... تعدل المادة (٥) من القانون الاصلى بالفاء ما جاء في الفقرات (أ ، ه ، و) والاستماضة عنه بما يلي : –

 ا يتألف المجلس من الوزير رئيساً ومن وكيل الوزارة وثلاثة اعضاء من المديرين في وزارة الاوقاف و اربعة اعضاء برتية وكيل وزارة او مدير دائرة يمثلسون وزارات : الإشغال والتربية والاعلام ودائرة الموازنة واربعة اعضاء يختارون من المهتمين بامور الاوقاف والشؤون الاسلامية ومساءة عضمة الحلم ستان .

هـ ـ تؤلف لجنة من وكيل الوزارة رئيسا وعضوية مدير الوعظ والارشاد والمدير المالي والمدير الاداري
في الوزارة تكون لما صلاحيات لجنة انتقاء وتعين الموظفين .

و تطبق عل جميع موظفي الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية إحكام قانون التقاعد المدني وقم المبلق على العمل عناد 1909 او اي قانون يحل محاه ويعتبر تاريخ بدء الحامة للموظفين القائمين على العمل عناد iii المسلم القانون من تاريخ ١٩٥١/٥/ على ان تحمم عائدات التمقاعد من رواتبم وتدفع لصنادق الحزينة ليتولى دفع رواتب التمقاعد والمكافآت الى مستحقيها ويستثنى من احكام همله المادة الموظفون الخزينة ليتولى دفع رواتبم من الحواد المفتوحة في موازنة الوزارة ويوضع نظام خاص لتنظم شؤونهم

المادة ٦ ــ تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي على الوجه التالي : –

أ ـــ بالغاء ما جاء في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بما يلي : –

ز ــــ اقرار صرف المباخ التي تزيد على خمسهاية دينار واقرار دفع الاكراميات والمساعدات التي لم ينص عليها في القرانين والانظمة المعمول بها ويستثنى من احكام هذه الفقرة الاكراميات والمساعدات التي لم ينص عليها في القرانين والانظمة المعمول بها والتي تفل قيمتها عن خمسين ديناراً وتصرف بموافقة الوزير .

J. 1. 1. 1. 1. 16

وصفي التل

باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها: -

ح ـــ للمجلس ان يرسم السياسة العامة الوزارة وان يخطط لتنفيذ الاهــــداف المنصوص عليها في

144./11/41

صبحى امين عمرو أحمد الاوزي عبد الله صلاح

وزيــر الشـــؤون

الاجتماعية والعمل

الأشغال العامسة

منب المصري

وزير الصحمة ووزير دولسة وزير الثقافسة والاعلام لشوون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي مازن العجاوني عدنان ابو عوده

وزير داخلية لاشؤون البلديسة والقروية ووزير النقل بالوكالة ر. الاقتصــــــ اد الوطني فؤاد قاقيش محمد خلف

وزيسر دولــة لشؤون وزير النربية والتعلم والاوقاف رئـــــاسة الوزراء والشؤون والمقدسات الاسلامية محمد البشير

The section to the state of

ووزير الدفــــاع ر وصفى التل

. نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدمتور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين اللمولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : --أمحت بن بطسسالل

قانون مؤقت رقم (۳۳) لسنة ۱۹۷۰

مى والمديد للفعال المسلم الملكة المفارض المائمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من اللستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢١

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ _ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العربيــة والتعليم لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون وقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ يلغى ما جاء في المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – و لا يقبل في المرحلة الثانوية العامة (الاكادعية) الا من يحمل الشهادة الاعدادية العامة ، أما القبول في التعليم الثانوي المهنى بمختلف انواعه ومراحله فينظم بموجب انظمة وتعليات تصدرها الوزارة ٤ .

144./11/41

الانشاء والتعمير ووزير الدفياع صبحي امين عمرو احمد الاوزي عبد الله صلاح وزير الصحة ووزير دولة

لشؤون رئاسة السوزراء وزير الثقافة والاعلام والساحـــة والآثـار عبد السلام الحالي مازن العجلوني عدلان ابو عوده

والقرويسة ووزير النقسل بالوكالسة فواد قاقيش محمد خلف وزيسر دولسة لشسؤون

وزير البربيــة والتعليم والاوقاف والشؤون والمقلسات الاسلامية وزيـــــر الشؤون وساسية الوزراء الاجهاعية والعمل محمد البشير منيب المصري

The state of the s The first of the first of the first of the second of the second of the first of the Mary of Son and his production of the algebra of Song and the second and the second second second second second Topological Markets . The second state of

بمقتضى الفقرة (١) لايادة (٩٤) من الدستور و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٧٠/١١/٢٣ ... نصادق مـ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على التانون المؤمّت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الاءة في اول اجماع يعقده :

قانون دؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٠

قانون مصدل لقانون البلديات رقع ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ خــ يسمى هذا القانون المؤقمت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مـــع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحسبه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ ـــ تضان المادة الحامسة من القائون الاصلى بالغاءما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ ــ اذا رغب اكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلديهم او الغاء بلدية موجودة فيها يقدم فريق يريد ومنهم حريضة بللك الى المتصرف الذي عليه أن يرسلها مع الاحظانه الى الوزير بعد التثبت في حال

ا ــــ ان يكون فيها مجلس قروي منذ مدة لا تقل عن الحمس سنوات ب

الماجة مِن بَهِ ، تعدل الماجة جهم) من القانون الإصلي بإضافة الفقرات التالية اليها:

ر. الله المرابع على المرابع ا من صندوق البلدية اكرامية تعادل نصف راتب الرئيس مع نفقاته السفرية ،

التح بالنابغ من المنظمة الميلدية المحلد التهام رفاشه للكافاة تعادل واحدا من الني عمدز تمن مجموع الروائب التي الله الفاضيا الله علال مسلمة رفاسته على الألا يقجاوز مجموع المكافاة (٠٥٠) دينار .

م المراد من الوزير الملقاء الهالس الله الحراميات الراوح مايين الراء ٢٠) وتبارا من كل والمالية عضروبا وتقدن الله على المرابك البلدة المادية وعوازتها المهدنة

المادة ٤ ـ تعدل المادة (٤٢) •ن القانون الاصلى بالغاء ما جاء في البندى/١ منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ى - ١ - بجوز لرئيس البلدية ان يعقد اية مقاولية من المقاولات او شهراء لوازم أو مهات التي يجوز المجلس عقدها بمقتضى هذا القانون او أي تشريع آخر غير أنه يشترطُ في ذلك مـــا يلي :

١ _ توفر المخصصات .

۲ ان لا زید قیمة المقاولة او الاوازم او المهات عما یلی : . . .

أ _ مبلغ خمسماية دينار لكل حالة بالنسبة لكل هيئة بلدية في مراكز المحافظات . ب مبلغ ماثتي دينار لكل حالة بالنسبة لكل هيئة بلدية في مراكز الالوية .

جــ مبلغ ماية دينار لكل حالة بالنسبة لباقي البلديات .

194./11/14

وزير الداخليـــــة

*است بن بط*ال

احمد اللوزي

فواز الروسان

Salar Salar De Carlos Ser

Andrew Commencer Street

And the first of the second of the second

 $Q^{n-n} = Q_n(r) + Q^{n-1} e^{-r} + Q^{n-1} + \dots + Q^{n-1} - Q^n$

وصفى التل

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٣

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون صندوق قدوض البلديات والقدى

المادة ١ — يسمى هذا الفانون المؤقمت (قانون معدل لفانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع الفانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيا يلي بالقانون الأصلي و١٠ طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ يلغي ما جاء في المادة العاشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : --

لسادة ١٠

يعين المدير العام ومحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية سامية بتنسيب من الوزير وبمارس الصلاحات التالية :

أنس يكون مسئولاً عن تطبيق وتنفيا. السياسة التي يضعها المجلس وعن ادارة الصندوق على وجه يضمن تحقيق الهدافه المنصوص عليها في هذا القانون ويوجه عام يعتبر المسئول عن جميع الامور المتعلقة أيالصندوق غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة ؟

ت ــ يگون مسئولا امام الوزير عن الجهاز التنفيذي وادارته .

3077

ج _ ينتخب اعضاء المجلس من بينهم فالبالرئيس ويم الانتخاب بالحصول على أصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات .

احتريط لمال

194./11/14

وزيــــــر دولة لشؤون برئاســـــــة الـوزراء محمد البشير

一分前の三角

4. A. W. W. W.

بمقتضى الفقرة (١) للهادة (٩٤) من الدستور

ويناءُ عَلَىٰ ما قُرْرِه مجلسَ الوزراء بناريخ ٢٣/١١/٢٣

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من اللستور – على القانون المؤقت الآتى ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأ. ت في اول اجماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۳۲) لسنة ۱۹۷۰

قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٥) من القانون الاصلى كما يلي :

194./11/75

أ... بشطب ما جاء في البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلى :

ب... باضافة الفقرة (د)التالية اليها بعد الفقرة (ج) مباشرة واعتبار الفقرة (د) الحالية فقرة (ه) : (د - ينتخب اعضاء المجلس من بينهم فاثبا الرئيس ويثم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجح الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الأصوات) .

b	- 1			
بربرط ب	51			

رثيسس الــــــوزراء.	وزيـــــــر	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	زیــــــر
ووزيـــر النفـــــــاع	الانشاء والتمـــير		لحارجیــــــة
وصفي التل	صبحي امين عمزو		عبداله صلاح
وزير الصحـــة ووزيـــر دولة لشؤون رئاسةالوزراء عبد السلام المحالي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	زير الثقافة والاعلام السياحة والآثـــار عدنان ابه عوده

والشؤون والمتسدسات الاجتاعية والعمل

JH

	0.0.0
, I	رئيمس الــــوزراء. ووزيسر الدفــــاع وصفي التل
,	ــر وزير الصحــة ووزيــر ــــة دولة لشؤون رئاسةالوزراء ان عبد السلام المحالي
	ــــــر وزيـر داخليـــة الشؤون د الوطني البلديـــة ابابلسي فؤاد قاقيش
	م والاوقاف وزير دولة لشؤون الاسلاميسة رئساسة السوزراء ن محمد البشير

ميرانطاب العامل المستران المناتلة المناتب العالم المناتب high last a delical

: بمتنضى الفقـــرة (١) للـــادة (٩٤) من النستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/١١/٢٥ .

... نصادق – بمقتضى المادة (٣١) من النعتور – جلى القانون المؤقت الآتي وثأمر باطباره ووضعه موضع التفيا. المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول.اجهاع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۳۷) لسنة ۱۹۷۰

قانون تنظيم الجهماز للقضانين النظمامي والشرعي

المادة ١ ــ يسمى هذا الفانون المؤقت (قانون تنظيم الجهاز للقضائين النظـــامي والشرعي لسنة ١٩٧٠) ويهمل به من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تشمل كلمة (قاضمي) اينها وردت في هذا القانون جميع قضاة المحاكم النظامية والشرعية حسبها هو وارد

المادة ٣ _ يفصل القضاء غير الصالحين من المدين تعلق بهم شوائب تمس كرامة الوظيفة أو التراهة أو العساجزون عن القيام بمهام وظائفهم على الوجه المبين في المادة التالية

المادة ٤ ـــ نجلس الوزراء بمحض اختياره فصل اي قاض اذا اقتنع بعدم صلاحه للخلمـــة لاي سبب من الاسباب المبينة في المادة المبارغة وله حق تقل اي منهم الى وظيفة اودائرة اخرى!ذا ظهر لهان ماأمند اليه لا يتطلب فصله.

المادة ٥ ــ لا يعر تب على فصل اي قاض بمقتضى احكام هلما القانو نحرمانه من راتب التقاعد او المكافأة او الحقوق الاخرى التي يستحقها بحوجب قانون التقاعد المدفي ونظام الحدمة المدنية وايقوالين وانظمة احزى مغمول بها في المملكة .

المادة . ٩ ـــ ليس لمحكمة العدل العلميا أو لابة جهة اخترى الحتى بسياع أية شكرى أو طعن في اي قرأز يصدر بمقتضى

المادة ٧ ــ ينتهي العمل بهذا القانونبعد مرور اربعة اشهر على تاريخ نفاذه .

احت بن بط ال وصفى التل صبحي امين عمرو عبد الله صلاح _ر وزير الصحة ووزيز دولة لشؤون رئاسة الوزراء زير الثقافية والاعسلام عبد السلام المجالي فمواز الروسان مازن العجلوني عدلان ابو عو ده وزير داخلية للشؤون؛ البلدىة والقروية الاقتصاد الوطي : . فؤاد ةاقيش ابرأهيم الحباشنه وزيــــــر دولـة لشؤون , وزير التربية والتعلم والاوقساف وزيسر الشسؤون والشؤون والقدسات الاسلامية الأشفيال العامسة الاجتاعية والعمل مصطفى دودين منيب المصري

عقتضي المادة (٣١) من الدستور . ﴿ وِينَاءَعَلَى مَا قَرْرُهُ مِجْلُسُ الْوَزْرَاءُ بِتَارِيخٍ ١٩٧٠/١١/٢١ نَامَرُ بُوضُعُ النظامُ الآتي : -

نظام رقم (۸۱) لسنة ۱۹۷۰

نظام معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسهمية

المادة أ ـ يسمى هذا النظام (لظام معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقدمات الاسلامية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام رقم ١٤٢ أسنة ١٩٦٦ المشار أليه فيا يلي بالنظام الأصلي رما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ حيثًا وردت كلمة (الرئيس) في النظام الاصل يستعاض عبا يكلمة (الوزير) كما يستعاض عن كلمة (الدائرة) بكلمة (الوزارة) وعن عبارة (المدير العام) بعبارة (وكيل الوزارة) وعن عبارة (لجنـــة شؤون الحج) بكلمة (المجلس) .

المادة ٣ ــ يلغى ما جاء في المادة السابعة من النظام الاصلى ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

(تمنح مكافأة شهرية قدرها خمسة وعشرون دينارا لكل واحد من الرئيس واعضاء المجلس) ؟

المادة ٤ ــ تعدل المادة ٣٦ من النظام الاصلى باضافة العبارة التالية الى آخرها : و وفي حالة الوفاة يصرف التعويض الى الورثة الشرعيين ويوزع بيهم بحسب الفريضة ،

المادة ، ق _ يلغى ما نجاء في المادة • ٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

الله ﴿ يَشْرَفُ عِبْلِسِ الْأُوقَافِ وَالْشَوْوِنُ وَالْقَلْسَاتِ الاسلاميــة عَلَى شُؤُونَ الْحَجِ وكل مـــا يتعلق بنقل المهجاج وقامين راحهم) ٧ الله ١١٠٠

المادة ٦ ــ تلغى المادة ٤٢ من النظام الاصلى ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الإساس .

114./11/11

وصفي التل صبحی امین عزو احمد اللوزي عبدالله صلاح

وزير الصحة ووزير دولة وزيسر الثقافة والاعملام لشؤون رئاسة الوزراء والساحية والآثمار عبد السلام الجائي مازن العجلوني عدنان ابو عوده

> الاقتصاد الوطي عمر النابلسي عمر عبدالله عمد خلف

وزير التربيسة والتعلم والاوقاف وزيـــر الشـــؤون والشؤون والمقلسات الاسلامية الاجباعية والعمل الاشغبال العامسة

وزيسر داخلية للشؤون البلديسة والقروية ووزير النقل بالوكالمة فه اد قاقیش

MALLERY

 ${}^{A}(f')>F(f)^{A}(f')^{A}($

وزيسر دولسة لشؤون وثاسية الموزراء محمد البشير مصطفى دو دين منيب المصري

Both section of the production of the production of the production of the production of the production.

and the second the second second

And the property of the second of the second of the second I have been with a wind on the

 $\mathcal{A} = W(G) = \sup_{i \in \mathcal{A}} \{ (G_i, G_i) \in \mathcal{A}_{G_i} : G_i \in \mathcal{A}_{G_i} \} \times \{ (G_i, G_i) \in \mathcal{A}_{G_i} \}$

4769

صادر بمقتضي الفقرة (٢) من المادة ١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ ، آمر يتعديل امر الدفاع رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ أ المؤرخ في ١٩٧٠/١٠/ على الوجه التالي :

١ ــ اضافة عبارة (اجراء من) بعد عبارة (لوضع أليد على) الواردة في مستهل الامر المشار اليه .

٢. ـــ إضافة الرقمين (٢٠٧ ، ٥٤) الى ارقام القطع المبينة في الامر المذكور .

144./1./14

رئيس الــــوزراء احمد طوقان

امر دفاع رقم (۱۱) لسنة ۱۹۷۰

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

00-14-00

نظراً للحاجة الفورية الماسة لوضع البدعلى قسم من القطعة رقم (۲) من حوض الحجرة رقم (۲) من اراضي. قرية الجيزة النالغ مساحتها (۱۳۳۳) دونما و (٤٤٣) مرا مربعا لضمها لمحم الطالبية (زيريا) آمر بما يلي : –

١ – الاستيلاء على حق المنفعة لمدة سنتين قابلتين للتجديد في القسم المبحوث عنه مقابل اجرة سنوية .

٧ - تعيين لجنة من مهندس محافظة عمسان ومأمور التسجيل فيها ومنسدوب عن وزارة الانشاء والتعمير للكشف الفوري على القسم المذكور الاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها ومساحاتها والحالة التي هي عليها وظلك من اجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير الاجرة السنوية .

حلى مدير الازاضي والمساحة اتفاذ الاجراءات اللازمـة السير بمعادلـة استملاك حق المنفعة كما هو مبين آنفا
وفقاً القانون الاستملاك

11/11/11/11

رئيس الوزراء وصفي التل

امر دفاع رقم (۱۲) لسنة ۱۹۷۰

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

00 00 00

نظراً للحاجة الفورية الماسة لوضع اليدعلى قطع الاراضي المبينة اوصافها تاليا .

	المساح متر موبع	القريسة	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة
	179	الجبيه	, ک	11	٥٩
١	• ٧٣		بر کسه	11	3.
3	. 54		عراق زحسف	14	141
1	.01	t	عراق زحــث	14	١٨٣

آمر بما يسلى : _

١ – الاستيلاء على قطع الاراضي المذكورة ريثًما يتم استملاكها

٢ - تعيين لجنة من مهندس محافظة عمان ومأمور التسجيل فيها ومندوب عن وزارة الاعلام والثقافة الكشف الفوري على قطع الارائية على المبحوث عنها لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها ومساحاتها والحالة التي هي عليها وذلك لاجل الاستثنام بالكشف المذكور عند تقدير التعريض نتيجة الاستملاك .

٣ – على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

1441/11/14

رثيس السوزراء **وصفي التل**

19年11年

المراز وُقام (٢٤)

ضادر عن الديوان الحاص بنفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٥ رقم ن ل /١٧/ب/٨٠٠ اجتمع الديوان رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ وبيان ما اذا كانت لجنة العطاءات تملك صلاحية احالة العطاء على أحد عندما تكون المناقصات

وبعد الأطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني المرجه لرئيس الوزراء بتاريخ١٩٧٠/٩/٧ وتدقيق التصوص الفانونية يتبين أن الفقرات المطلوب تفسير ها تنص على ١٠ يلي :

أ ــ تدقق اللجنة في العظاءات والجداول الفرعية وتفحص العينات الواردة مع العظاءات من ناحية النوع والجوده

ومطابقتها للشروط والمواصفات والعبات المطلوبة .

ب_ يستحصل على ثلاثة مناقصات على الأقل حينها يكون ذلك مستطاعا .

جــــ في حالة عدم ورود ثلاثة مناقصات او في حالة عرض اعلى من الاسعار الوائجــــّـــة في الاسواق المحليسية فللجاة

العطاءات ان تعمل على إعادة طرح العطاء مرة ثانية او تشكيل لجنة فرعية

وَمَنْ هَذَا النَّصْ يَتَضُّمُ أَنْ وَأَصْعُ النظَّامُ يُوجِبُ بَمُّتَصَنَّ الْمُقَرَّةُ (بُ الحَصُولُ على اللاش مُناقِضَاتُ عَلَي الاقل عند طرح العطاء لأول مرة فاكما لم ترد ثلاث مناقصات الله كأن الخَصُولُ على اللائع المناقضات غير استطاعاً ، فان اللجنة لا تملك في هذه الحالة الحق باحالة العطاء على احد وانما تكون بمقتضى الفقرة (ج) غيرة اما بالعمل على طرح العطاء مرة أثالية أو تُشكيل لم في قرغية حول شراء الوازم المقاولة على الوجه المنفوص عليه في عل الدة المانسة من

MARAMIT

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره . الماريخ الماريخ ١٩٧٠/١/١١

شكري المهتاي

عفيات المناء

المستشار الحقوق مندوب وزارة الدفاع لرناسة الوزراء الرافد الخف وفي

عیسی ابو شرار

رثيس الديوان الحــاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز الاول

قرار رقم (۲۵)

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوالين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتسابه للؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٧ رقم ٢٥/٥/١٥/١ اجتسم الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الرابعة من قانون ديوان المحاسبة رقم 1⁄4 لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كانت الشركات المساهمة العامة ذات الامتياز التي تساهم الحكومة في رأسمالها تدخل في مفهوم المؤمسات المنصوص عليهـــــا في المادة الرابعة المشار اليها ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتابي رئيس ديوان المحاسبة الموجهين لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٧/٧ و٢٠/٧/٧. وكتاب رئيس الوزراء الموجه لرئيس ديوان المحاسبة بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة الرابعة المطلوب تفسيرهــــا تنس على ما يلي (يجوز لمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة مرَّاقبة حسابات الدوائـــر والمؤسسات التي لا تدخل ميز انيتها في ميز النية الحكومة العامة مقابل اجور يعين مقدارها أتحلس المذكور ولهايضسا

ويستفاد من عبارة (الدوائر المؤسسات التي لا تدخل ميزانيتها في ديزانية الحكومة العسامة) الواردة في هســـا، أنص ان المؤسسات المقصودة فيه فيه همي المؤسسات العامة الرسمية التي لها موازَّة مستقلة عن موازنة الدولة العامة مواء فيها يتعلق بأبراداتها او مصروفاتها .

وحيث ان هذه المؤسسات طبقا للقواعدالعامة تخضع الوصاية الادارية لمكي تُمّاً كما الأدارة العامة من عدم حروج للؤسة على الهائبا فقد إباط واضع القانون عجلس الوزراء صلاحية تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حساباتهما تحقيقًا لهذه الغاية عملا بالمادة الراجة من قانون ديوان المحاسبة .

اما الشركات المساهمة العامة ذات الامتياز التي تساهم الحكومة في رأسمالها فانها لا تنخل في مفهوم المؤسسات المشار اليها وبالتالي لا تخضع لاحكام المادة الرابعة سالفة الذكر .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹۷۰/۱۱/۱

رئيس الديوان الحساص 1 عضو محكمة رئيس محكمة التمييز الاول المبتشار الحقوقي متلوب ديوان ل ثاسة الوزراء الحساسية وكيل الديوان